

أثر العملية التكاملية على الأداء الاقتصادي للبلدان الإسلامية

يوشامة مصطفى*

Abstract:

Les pays islamiques ont des richesses et ressources économiques très importantes et varies, permettent la réalisation d'une croissance économique importante, mais l'utilisation abusive, en plus de la faiblesse de la structure économique, l'ont fait classer dans la catégorie des pays en développement, par les organismes internationaux économiques, comme le fond monétaire international.

La faiblesse de la coopération entre ces pays a contribué à la dépendance économique du monde développé, et a permis aux grands pays industrialisés de contrôler, les grandes transactions commerciales dans le domaine d'exportation et d'importation, avec l'importation des matières premières brutes, des pays islamiques à des prix dérisoire, et d'exporter ses produits manufacturés à des prix exorbitants, ce qui a contribué à l'approfondissement de l'écart entre ces pays.

Mais si les pays islamiques veulent l'élimination de l'écart entre eux et les pays développés, ils n'ont qu'à suivre de nombreuses procédures appropriées, afin d'exploiter ses capacités de la meilleure manière et le processus d'intégration économique étant le plus important.

Mots clés: performance, intégration économique, pays islamiques, indices économiques.

* أستاذ مساعد (أ) - جامعة سعد دحلب البلدة.

ملخص:

تتوفر البلدان الإسلامية على ثروات وموارد اقتصادية جد هامة ومتنوعة، تسمح بتحقيق نمو اقتصادي كبير غير أن سوء استغلالها، إضافة إلى ضعف الهيكل الاقتصادي جعلها تصنف في خانة البلدان النامية من قبل الهيئات الاقتصادية الدولية، كصندوق النقد الدولي. إن ضعف التعاون بين هذه البلدان ساهم في التبعية الاقتصادية للعالم المتقدم، ويمكن الدول الصناعية الكبرى من السيطرة على التعاملات التجارية الكبرى في مجال التصدير والاستيراد، لكن باستيراد المواد الأولية الخام من البلدان الإسلامية بأثمان منخفضة، وتصدير لها المواد المصنعة بأضعاف الأثمان، مما ساهم في تعميق الفجوة بين هذه الدول. وإذا ما أرادت الدول الإسلامية القضاء على الهوة بينها وبين الدول المتقدمة، فما عليها سوى إتباع العديد من الإجراءات السليمة، من أجل استغلال قدراتها وثرواتها أفضل استغلال، والعملية التكاملية الاقتصادية من أهمها على الإطلاق.

الكلمات المفتاحية: تكامل اقتصادي، أداء اقتصادي، بلدان إسلامية، مؤشرات اقتصادية.

المقدمة:

عرف العالم تطورات اقتصادية كبيرة بعد الحرب العالمية الثانية، أدت إلى تغيير طرق التفكير الاقتصادي وبروز مفاهيم جديدة، والتي من بينها نجد مصطلح التكامل الاقتصادي، الذي غير من طبيعة العلاقات الاقتصادية الدولية في القرن العشرين، وأخذت به الكثير من دول العالم باختلاف أنظمتها السياسية والاقتصادية. وبالتالي اتخذ العالم اتجاهات لم تكن معهودة في القرنين الماضيين من الألفية الماضية، فبعد أن كانت الدعوة إلى القوميات والوطنيات والدولة ذات التاريخ، أو العرق، أو الجنس، أو اللغة أو الثقافة الجزئية المحدودة أخذت الدعوات الجديدة تتخطى ذلك إلى التكتلات الإقليمية أو الجغرافية، أو ذات التراث والفكر والعقيدة، والثقافة الأوسع شمولاً لتتصهر من خلالها القوميات الصغيرة في كتل اتحادية تجمع بينها أسس تجانس مشتركة سياسية، واجتماعية وتراثية، وفكرية ودينية واقتصادية ذات اتجاه موسع واحد، وذلك كالاتحاد الأوروبي الذي يعتبر من أنجح هذه التكتلات على الإطلاق. وسنحاول في بحثنا الإجابة على التساؤل التالي: **ما هو أثر التكامل الاقتصادي على أداء اقتصادات البلدان الإسلامية؟**

(1) مفهوم ظاهرة التكامل الاقتصادي:

انتشرت أنماط تكاملية مختلفة سواء في الدول المتقدمة أو الدول النامية، وهذا الانتشار جعل بعض المفكرين الاقتصاديين من بينهم فول أندك، إطلاق تسمية عصر التكتلات الاقتصادية على منتصف القرن العشرين، الشيء الذي أدى إلى نمو أسس نظرية خاصة تعالج هذا الموضوع الشديد الأهمية، ومنه تفرع آراء مختلفة وظهور جدل حولها لم ينتهي إلى الآن. في عصر التكتلات والتجمعات الاقتصادية الكبيرة التي نعيشه اليوم، يتعذر على الكيانات الصغيرة منفردة أن تنجح في تحقيق وحماية الحد الأدنى من مصالحها وحقوقها، وبالتالي تعجز عن تحقيق ما تطمح إليه من تنمية وتقدم. ويكفي

للدلالة على تأكيد خاصية تزايد التكتلات الاقتصادية أن إحدى الدراسات التي أجراها صندوق النقد الدولي في سنة 1995، تشير إلى تواجد حوالي 45 من أنظمة التكامل الاقتصادي على المستوى العالمي في صورها ومراحلها المختلفة، والتي تشمل 75% من دول العالم، وحوالي 80% من سكان العالم، وتسيطر على 85% من التجارة العالمية¹.

1-1 ماهية التكامل الاقتصادي:

لم تكن فكرة التكتلات وليدة التوجه الجديد نحو العالمية، بل هي إحدى النتائج المباشرة لنهاية الحرب العالمية الثانية وبداية الحرب الباردة التي قامت أساسا على فكرة التكتل وتقسيم العالم إلى كتلتين من خلال دوائر توسعية، تبدأ بمنطقة النفوذ المباشر وتشمل الدوائر الجغرافية المتاخمة للعملاقين الأمريكي والسوفيتي، تليها منطقة المجال الجوي التي تضم دولا غير مجاورة لأي منهما، لكن تمثل مناطق إستراتيجية بالغة الأهمية، حيث أصبح من المستحيل على دولة ما أن تبقى معزولة عن دول العالم، هذا وقد بلغ عدد التجمعات والتكتلات الاقتصادية حوالي 100 تجمع منها 29 تجمعا ظهرت منذ 1992 فقط. فكلمة التكامل ذات دلالة واضحة على ربط أجزاء بعضها إلى بعض ليتكون منها كل واحد، ويمكن التمييز بين نوعين من التكامل الاقتصادي، الأول هو التكامل على نطاق الاقتصاد الوطني الذي يقوم على أساس التقييم الفعال والتبادل الإنتاجي بين الوحدات الأساسية داخل القطر والتكامل الاقتصادي بين الدول أو ما يسمى بالتكامل الإقليمي، أو تقسيم العمل والتبادل بين بلدان منطقة جغرافية واحدة، ويجب أن لا ينظر إليه كبديل للتنمية الاقتصادية الداخلية، بل استمرار ودرجة أعلى من التنمية الاقتصادية، ويبرز بعض علماء الاقتصاد تحت هذا العنوان صوراً مختلفة من التعاون الدولي، كما أشار آخرون إلى أن مجرد قيام علاقات تجارية بين اقتصادات وطنية مختلفة يدل في حقيقة الأمر على تكامل اقتصادي يربط بينها².

في السياق العام، يعبر هذا المصطلح عن قيام مجموعة من المفردات بالتجمع في كيان واحد أي دولا مستقلة تسعى إلى إقامة علاقات وثيقة فيما بينها، تسمح لها بالتصرف كما لو كانت دولة واحدة، في واحد أو أكثر من نواحي النشاط الإنساني³، ويحدث هذا عادة لدول ضمن إقليم (جغرافي) معين ولهذا يطلق عليه تكامل إقليمي. ولكن يجب التوضيح بأن التكامل الإقليمي يتجاوز البعد الاقتصادي الشيء الذي يجعل إمكانية التحدث عن التكامل الاقتصادي كأمراً قائم بذاته، وهو ما يمكن تمييزه انطلاقاً من ثلاثة أوجه نظر والمتمثلة فيما يلي:

- النظر إلى التكامل كأنواع يخضع كل منها للتحليل العلمي للمجال المناظر، بحيث يمكن التحدث عن التكامل الاقتصادي بمعزل عن الأنواع الأخرى، والتي يمكن تبنيها (النظرة)، بصفة خاصة في حالة إقامة دولة اتحادية (بمعنى سياسي) حيث تنشأ حالة اتحاد اقتصادي، وفي هذه الحالة تكون الأدوات النظرية المطلوبة هي تلك التي تلزم لمعالجة القضايا الاقتصادية المعنية للدولة الاتحادية وشؤونها، أي لرسم السياسات الاقتصادية الداخلية والخارجية؛
- اعتبار التكامل الاقتصادي واحداً من جوانب عملية إقليمية واحدة يتدخل معها، وتصبح مهمة التحليل النظري الاقتصادي معالجة تطور الأبعاد الاقتصادية، مع أخذ تدخلاتها مع الجوانب الأخرى في الاعتبار؛
- واعتبار التكامل الاقتصادي بمثابة مرحلة من مراحل التكامل الإقليمي، يمكن تحليله بمعزل عن الجوانب الأخرى، التي تعتبر بعضها شروطاً أولية أو نتائج

نهائية له، وهذه هي الحالة التي تعتبر تكاملا اقتصاديا يصل إلى مستويات متقدمة ليطلق قوى الحركة نحو الجوانب السياسية.

نشأ هذا المصطلح في الواقع على أيدي اقتصاديين رواد أمثال Viner (1950) الذي وضع الأسس النظرية للإتحاد الجمركي، والذي يمثل صميم نظرية التكامل الاقتصادي العالمي التقليدية⁵ و Balassa Myrdal Meade⁶ رغم عدم اتفاقهم على تعريف واحد للتكامل الاقتصادي⁷. فميردال اعتبره عملية اقتصادية اجتماعية تخففي بمقتضاها الحواجز بين الوحدات الاقتصادية بهدف تحقيق الفرص المتكافئة أمام عناصر الإنتاج في حركتها على المستوى الوطني والدولي، أما Tinbergen (1954) فقد عرفه بأنه خلق السوق المناسب للاقتصاد الدولي، حيث يزال كل العوائق المصطنعة أمام التبادل، مع إدخال العناصر اللازمة للتنسيق والتوحيد، وهو ينظر إلى تحرير التجارة بين مجموعة من الدول على أنه وسيلة لتحقيق عامل تساوي أسعار عوامل الإنتاج، في حالة تطبيق مجموعة من الشروط والتي تتمثل في سيادة المنافسة الكاملة، اختفاء عنصر تبديل أو انعكاس كثافة عناصر الإنتاج، تشابه أنماط الطلب العالمي، غياب عنصر نفقات النقل، تشابه دوال الإنتاج عالميا.

وضع مصطلح التكامل السلبي سنة 1965⁸، والذي يدل على تلك السمات من التكامل التي تتضمن إزالة التمييز والقيود على الحركة، وهو ما يظهر في عملية التحرير التجاري، عكس التكامل الإيجابي الذي يهتم بتعديل الوضع القائم، وكذا المؤسسات الموجودة، وبالتالي خلق الإتحاد الجديد لغرض تفعيل السوق وجعلها تشتغل فعليا ضمن إطار التكامل. أما Balassa (1973) فيقتصر مفهومه على المضمون الاقتصادي، حيث تعني عملية التكامل باتخاذ الإجراءات اللازمة لإلغاء التمييز في المعاملة بين الدول الأطراف فيه، وهو يؤدي إلى حالة واقعية تخففي فيها صور التفرقة بين اقتصاديات الدول الأعضاء، إضافة إلى أنه راه من زاويتين وهما:

- زاوية ديناميكية، باعتبار التكامل يزيل الحواجز بين الدول المختلفة؛
- وزاوية ساكنة (ستاتيكية)، باعتبار التكامل من الشؤون العامة للدولة، والذي يعني غياب أو انعدام التمييز بين الدول المتكاملة.

اقترح خمس مراحل أو أشكال للتكامل الاقتصادي، والتي يمكن إدراجها ملخصها في الجدول التالي:

جدول رقم (1): أشكال التكامل الاقتصادي ومراحله المختلفة

المراحل	التعريف
منطقة التجارة الحرة	إلغاء القيود الجمركية داخل منطقة التبادل
الإتحاد الجمركي	منطقة التجارة الحرة + تعريف جمركية موحدة تجاه العالم الخارجي
السوق المشتركة	إتحاد جمركي + حرية تنقل الأشخاص ورؤوس الأموال
الإتحاد النقدي	سوق مشتركة + عملة نقدية موحدة + تنسيق السياسات النقدية والمالية
الاندماج الاقتصادي	الإتحاد النقدي + ارتفاع التنسيق إلى درجة التوحيد + سلطة إقليمية عليا.

من إعداد الباحث انطلاق من المراحل المقترحة لـ Balassa.

أما Viner، فقد اهتم بما يحدثه التكامل الاقتصادي من آثار، مميزا بين أثر خلق التجارة (الذي ينتج عن تحرير التجارة بين الأطراف، وبالتالي تؤدي إلى رفع مستوى الرفاهية فيما بينهم، نتيجة إعادة توزيع الموارد الاقتصادية ورفع كفاءة استخدامها)، وبين أثر

تحويل أو توجيه التجارة بفضل الحماية الناتجة عن التكامل، وبالتالي حسب فينر، التكامل الاقتصادي ينتج عن طاهرتين هما¹⁰ طاهرة خلق التجارة وطاهرة تحويل التجارة.

- يمكن القول أن اصطلاح التكامل الاقتصادي يشمل على مجموعة العناصر التالية¹¹:
- ينظر إلى التكامل الاقتصادي على أنه حالة، تؤدي بالبلدان المتكاملة إلى تخصيص الأمثل للموارد الاقتصادية، فكما كانت الدول المتكاملة ذات خصائص مختلفة كلما أدت العملية التكاملية إلى تعميق طاهرة التخصص الاقتصادي، وبالتالي الاستغلال الأمثل والفعال للموارد المتاحة¹²، كما تؤدي إلى ذوبان الاقتصادات الوطنية في كيان اقتصادي جديد يعرف عادة بمرحلة التكامل الاقتصادي التام، كهدف نهائي تتجه إليه الجهود من أجل تحقيقه؛
 - تغذية الدول الأعضاء بالإجراءات والتدابير الضرورية لإحداث التغييرات المطلوبة في الهياكل الاقتصادية للدول المتكاملة؛
 - وعلاقات التكامل الاقتصادي، تتم بين وحدات اقتصادية تسودها أنظمة اقتصادية متجانسة أو ذات إنشاء وطني واحد، كما أنها تشمل كافة المجالات الاقتصادية، باعتبارها تهدف إلى بلوغ الوحدة الاقتصادية ومنافعها تتميز بالشمولية¹³.

- ومما سبق، نلاحظ أن التكامل الاقتصادي يتضمن النقاط التالية¹⁴:
- أن التكامل الاقتصادي هو صيغة متقدمة من صيغ العلاقات الاقتصادية؛
 - هو عملية تنسيق مستمرة، ومتصلة، تتضمن مجموعة من الإجراءات بهدف إزالة القيود على حركة التجارة وعناصر الإنتاج، فيما بين مجموعة من الدول ذات الأنظمة السياسية والاقتصادية المتجانسة؛
 - يتضمن عملية التنسيق بين مختلف السياسات الاقتصادية لهذه الدول بهدف تحقيق معدل نمو مرتفع؛
 - وهذه الظاهرة تحتاج إلى عنصر الزمن حتى تتضح أسبابها وتكتمل عناصرها، وبالتالي، فهي عملية تدريجية تتم من خلال العمل الواعي الذي يخضع لفوانين العلم الموضوعي.

2-1 دوافع التكامل الاقتصادي:

يمكن إرجاع دوافع التكامل الاقتصادي إلى عاملين أساسيين هما الدوافع السياسية والدوافع الاقتصادية:

أ- **الدوافع السياسية:** لا يمكن بأي حال من الأحوال اعتبار طاهرة التكامل الاقتصادي ظاهرة قائمة بذاتها، فهي تؤثر وتتأثر بعدة عوامل وجوانب سواء كانت سياسية أو اجتماعية، أو إلى غير ذلك من المؤثرات، والتي من أهمها نجد العامل السياسي للبلاد المعنية، وهذا راجع إلى العلاقة الوثيقة بينهما، حيث أن المصالح السياسية تعتبر من أهم الأسباب التي تعمل على إتمام التكامل الاقتصادي ودوامه، فالأوضاع الاقتصادية تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على القوى السياسية في الدولة، ومن جانب آخر لا يمكننا تصور قيام تكامل اقتصادي إلا من خلال موافقة السلطات السياسية العليا في البلاد المعنية والتي بيدها الفرار السياسي؛

ب- **والدوافع الاقتصادية:** يمكن إرجاع السبب الرئيسي والمباشر لوجود التكتلات الاقتصادية، إلى محاولة التجاوز والتغلب على المشاكل الاقتصادية الداخلية العديدة التي واجهت مختلف الإقتصادات العالمية ذات التعامل المنفرد، ورغبة مختلف البلدان حل هذه المشاكل بصفة جماعية من خلال إمكانياتها الاقتصادية المشتركة لتعجيل تنميتها الاقتصادية¹⁵.

(2) الأداء الاقتصادي للبلدان الإسلامية:

يتمثل الأداء في الطريقة التي تؤدي بها الأعمال المحددة لتحقيق الأهداف المرجوة من طرف المؤسسات، وهو المنهج المنظم الذي تسلكه الحكومات لتحقيق الغايات المرجوة¹⁶.

(1-2) تعريف الأداء:

وردت عدة معان لغوية لمصطلح الأداء، تارة بمعنى الكفاءة أو الفعالية وتارة أخرى بمعنى إنجاز أو تنفيذ أو القيام بعمل ما، وكذلك جاء بمعنى الطريقة أو السلوك المتبع في عمل ما¹⁷، وقد يستخدم هذا المفهوم للتعبير عن مدى بلوغ الأهداف كما نجده في كثير من الأحيان يعبر عن إنجاز المهام، والأداء لغة يقابل اللفظة اللاتينية performare، التي تعني بإعطاء كلية الشكل لشيء ما، والتي اشتقت منها اللفظة الإنجليزية performance، التي تعني إنجاز العمل، أو الكيفية التي يبلغ بها التنظيم أهدافه¹⁸، ويحصر بعض الباحثين الأداء في أحد بعديه، بجعله مرادفا إما للكفاءة أو الفعالية، فمنهم من يرى أن مفهوم الفعالية يتساوى مع مفهوم الأداء الشامل، وعلى هذا الأساس عرف الأداء على أنه علاقة بين الموارد المخصصة والنتائج المحققة. ومنهم من يرى بأنه يمثل الكيفية التي تستخدم بها الوحدة الإنتاجية مواردها المادية والبشرية في سبيل تحقيق الأهداف المحددة، وعلى خلاف هؤلاء الذين ركزوا على الفعالية، ذهب آخرون إلى التركيز على الكفاءة لوحدها، حيث تم تعريفه بأنه الأهداف أو المخرجات التي يسعى النظام إلى تحقيقها، أو النتائج المحصل عليها¹⁹.

(2-2) واقع الأداء الاقتصادي للبلدان الإسلامية:

إن هذه البلدان²⁰ تمثل جزءا هاما من البلدان النامية، إذ تشكل ما نسبته 26% من مجموع سكانها، و24% من مجموع ناتجها المحلي الإجمالي ونسبة 21% من صادراتها²¹. فحسب تصنيف البنك الدولي فإن جميع البلدان الإسلامية تعد دولا نامية²²، وتتسم هذه البلدان بمستويات عالية من عدم التجانس، والاختلاف في البنية الاقتصادية وفي أدائها الاقتصادي، فنمو وتطور معظم هذه البلدان يعتمد على صادرات السلع الأولية غالبيتها زراعية إضافة للبتروöl. وبالمقارنة تتواجد 15 دولة إسلامية مصدرة للنفط والتي يعتمد تطور اقتصادها أساسا على إنتاج وتصدير النفط و/أو الغاز الطبيعي²³. ورغم ثراء هذه البلدان بمختلف الموارد الاقتصادية إلا أنها لم تساهم إلا بنسبة 4.7% من مجموع الإنتاج العالمي (الناتج المحلي الإجمالي)، و7.8% من مجموع الصادرات العالمية بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي في سنة 2003²⁴، إضافة إلى

أن تجارتها تتركز في عدد قليل من البلدان حيث ساهمت 7 بلدان بنسبة 50% من إجمالي الدخل الكلي، ونسبة حوالي 60% من صادراتها.

أما في تقرير منظمة المؤتمر الإسلامي لسنة 2009 نجد أن مساهمتها في إجمالي الإنتاج العالمي قدر بـ 7.5%، ونسبة 11.2% من إجمالي الصادرات السلعية²⁵. يتواجد 26 بلد منها ضمن مجموعة البلدان المنخفضة الدخل، أغلبها من البلدان الأقل نماءً والمصدرة للسلع الأولية غير النفطية، و25 بلداً ضمن البلدان المتوسطة الدخل (19 منها ذات دخل متوسط منخفض و6 بلدان ذات دخل متوسط عالي)، وهنالك 6 دول فقط ذات دخل عالٍ، وهذه الأرقام تقريبا نفسها في سنة 2008 (زيادة أو نقصان رقم واحد).

تم تقسيم الدول الإسلامية إلى ثلاثة مجموعات فرعية من قبل هيئة الأمم المتحدة هي²⁶:

- المجموعة الأولى تمثل الدول الأقل نمواً: وتشمل كل من أفغانستان، بنغلاديش، بنين، بوركينافاسو، تشاد، جزر القمر، جيبوتي، غامبيا، غينيا، غينيا بيساو، المالديف، مالي، موريتانيا، موزمبيق، النيجر، السنغال، سيراليون، الصومال، السودان، الطوغو، أوغندا، اليمن؛
- المجموعة الثانية هي الدول المصدرة للنفط: وتمثلها كل من الجزائر، أذربيجان، البحرين، بروناي، الغابون، إيران، العراق، الكويت، ليبيا، نيجيريا، سلطنة عمان، قطر، السعودية، تركمنستان، الإمارات العربية المتحدة.
- والمجموعة الثالثة هي الدول ذات الدخل المتوسط، (متوسطة النمو): ونجد فيها كل من ألبانيا، الكاميرون، ساحل العاج، مصر، غويانا، إندونيسيا، الأردن، كازاخستان، لبنان، ماليزيا، المغرب، باكستان، فلسطين، سورينام، سوريا، طاجيكستان، تونس، تركيا، أوزبكستان.

يرتكز القدر الكبير من إجمالي الدخل والتجارة في عدد قليل منها، إذ تستحوذ 10 بلدان على 71% من إجمالي دخل البلدان الإسلامية في عام 2008 و74% من إجمالي صادراتها السلعية²⁷، وبالتالي يتضح لنا أن هناك فجوة كبيرة تفصل البلدان الإسلامية من حيث مداخيلها، ولقد كانت هذه البلدان الإسلامية العشرة الأوائل على الترتيب حسب تقرير منظمة المؤتمر الإسلامي لسنة 2006 هي: تركيا، إندونيسيا، السعودية، إيران، الإمارات العربية المتحدة، ماليزيا، باكستان، نيجيريا، الجزائر، مصر، غير أن التقرير الأخير لسنة 2009 أصبحت نيجيريا قبل باكستان ومصر قبل الجزائر. وتمثل هذه البلدان العشرة 57% من إجمالي السكان في البلدان الإسلامية، وقامت بإنتاج 71% من إجمالي الإنتاج في عام 2008، ويمكن القول أن الأداء العام للبلدان الإسلامية يتأثر تأثيراً كبيراً بتطورات هذه البلدان العشرة، والتي هي إما بلدان مصدرة للنفط أو ذات دخل متوسط متوسط/عالي، الشيء الذي ألبان على فجوة كبيرة بين الدول الغنية والفقيرة حيث أن إجمالي الناتج المحلي بالدول الغنية في سنة 2008 أكثر بـ 353 مرة عن الدول الفقيرة²⁸، وهذا التباين يعتبر من بين العوامل الأساسية المعيقة لتفعيل التعاون بين البلدان الإسلامية خاصة في ميدان الاستثمار والتجارة.

أما بالنسبة لمؤشر المديونية الخارجية، فهو دليل على هشاشة الوضع الاقتصادي، إذ بلغ مجموعها في نهاية 2002 حوالي 6649 مليار دولار، وفي نفس السنة أشارت الإحصائيات الخاصة ببرنامج الأمم المتحدة للتنمية ومؤشرات التنمية البشرية لنفس السنة، أنه ما لا يقل عن 338 مليون نسمة يعانون من الفقر، وهو ما يمثل 31% من مجموع سكان البلدان الإسلامية²⁹، وهي تصنف إلى 20 بلداً عضواً ضمن البلدان الشديدة المديونية، و16 معتدلة أما 15 بلداً فهي ضمن البلدان خفيفة المديونية، بينما

توجد 6 بلدان غير مصنفة، إضافة لذلك 20 بلدا منها ضمن مجموعة البلدان الفقيرة بشديدة المديونية، وفي سنة 2005م بلغت الديون ما مقداره 722.3 مليار دولار أمريكي³⁰، وفي نهاية 2007 بلغت ما مقداره 836 مليار دولار أمريكي، وفي آخر قائمة لتصنيف البنك الدولي نجد 22 بلد إسلامي ضمن قائمة البلدان المثقلة بالديون العالية، إضافة إلى أن 1148 مليون نسمة أي ما يعادل 89.7% من عدد سكان العالم الإسلامي فقراء، وهي أرقام تبين أن الإمكانيات الاقتصادية الكبيرة التي تتمتع بها البلدان الإسلامية لازالت مرهونة، وأن أدائها ضعيف جعل تبعيتها الاقتصادية للعالم خاصة العالم الغربي كبيرة، وهناك عدة سمات ومظاهر تجسد هذا الضعف من خلال النقاط التالية:

- اقتصاديات نامية تعاني من مختلف مظاهر التخلف، التي من بينها الفقر وانخفاض نصيب الفرد من الدخل الوطني، مع استثناء بعض الدول البرولية؛
- اختلال الهيكل الإنتاجي، الذي غالبا ما يعتمد على قطاع واحد، وهو قطاع أولي بالدرجة الأولى؛
- واستمرارية الاعتماد الشبه تام على استيراد السلع الخارجية، التي تؤكد التبعية الاقتصادية للخارج من خلال اعتماد غالبية الدول الإسلامية على الخارج (الدول الغربية الصناعية)، حيث تصدر لها المواد الأولية الخام، وتستورد منها المواد المصنعة بأضعاف الأسعار، وهو ما يثبط من عمليات التنمية، وتعمق من التخلف الاقتصادي، وتعرضها لمشكلات كثيرة، والتي من أبرزها مشكلة الأمن الغذائي.

(3-2) أداء القطاع الزراعي:

يمتاز العالم الإسلامي بموارد هامة ومتنوعة وثراء كبير فيما يخص القطاع الزراعي، الذي يحتل أهمية كبيرة لاستيعابه جزء كبير من العاملين في الاقتصاد مع كبر مساحته الصالحة للزراعة والتي تبلغ 2210 مليون هكتار، حيث تمثل نصف مساحة العالم القابلة للزراعة، غير أنه يزرع منها حوالي 11.4% من المساحة القابلة للزراعة في العالم الإسلامي³¹ وهذه الأرقام تدل على ضالة استغلال الطاقات الزراعية الكامنة. وكانت نسبة الزراعة من مجمل الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2000 إلى 2005 حوالي 14%، وهي نسبة سجلت من طرف الدول الأقل نمواً، بينما سجلت الدول المصدرة للنفط نسبة مقدارها 9%، ولقد بلغت هذه النسبة سنة 2007 حوالي 11.5% فقط³²، وعلى المستوى الفردي للبلدان، ساد قطاع الزراعة في عام 2007 في 7 بلدان هي أفغانستان، جزر القمر، غينيا بيساو، النيجر، سيراليون، الصومال، وتوغو. مع تحقيق الصومال للحصة الأكبر بنسبة 60.1%، ولقد تباينت حصة الزراعة في الناتج الداخلي الإجمالي من 1% في الكويت إلى 60% في غينيا بيساو³³.

إن نسبة مساهمة هذا القطاع في مجمل الناتج المحلي تعكس الأداء الضعيف لهذا القطاع، وهذا راجع إلى عدة عوامل داخلية وخارجية، بالنسبة للعوامل الداخلية نجد إضافة لعوامل أخرى، ندرة المصادر المائية في عدة بلدان، إضافة إلى قلة الاستثمارات في الميدان الزراعي والتكنولوجيا غير المتطورة، مع الهجرة الداخلية المستمرة للقوى العاملة في هذا القطاع من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية من أجل تحسين مستوى أجورهم في القطاعات الأخرى، أما بالنسبة للعوامل الخارجية فتتضمن تقلب

الأسعار العالمية للسلع الزراعية وصعوبات التجارة، إلى غيرها من العوامل التي تثبط الأداء الجيد في هذا القطاع.

(4-2) أداء القطاع الصناعي:

ترتكز الصناعة على مقومات وركائز ثابتة، حيث تنبع من المورد البشري إضافة إلى رأس المال والخبرة الفنية أو قوة العمل، وفي فرص نقل الإنتاج الصناعي وتنسويته، وفي توفير المواد الخام المدعمة للصناعة. إن هيكل الإنتاج في البلدان الإسلامية تعاني من الاختلال البنائي الناشئ من اعتمادها الغالب على القطاع الزراعي، وكذلك الاستخراجي. فالصناعة في معظم هذه الدول بدأت بالتزام وثيق مع قطاعات الإنتاج القائمة كالزراعة والتعدين، حيث هدفت لتحقيق التوازن بين قطاعات الصناعة وقوى العمل على حساب القطاعات الأخرى، إضافة للتوازن فيما بينها مما أدى إلى استقطاب بعضا من بلدان تعاني من ضعف سكاني، أدى إلى تضرر قطاعات الإنتاج فيها إلى حد معين، بعد استقطاب الصناعة لقوى العمل؛

- وبلدان فيها وفرة سكانية امتصت الصناعة وشغلت بعض قوى العمل، وبالتالي خففت على قطاعات الإنتاج الأخرى.

إن الصناعة في البلدان الإسلامية ليست متخلفة بكل ما تحمل هذه الكلمة من معنى، وإنما يمكن القول أنها غير متطورة في العديد من قطاعاتها أو فروعها إذا ما تم مقارنتها بالدول الصناعية المتقدمة. ولقد شكلت الصناعة وضمنها الصناعات التحويلية النشاط الاقتصادي الرئيسي، حيث بلغ متوسط حصتها 44.5% من الناتج المحلي في عام 2007، وعلى المستوى الفردي تسيطر حصة الصناعة في 17 بلد، وهذا يعود أساسا إلى أن معظم هذه البلدان مصدرة للنفط. وتختلف مساهمة الصناعة بين البلدان الإسلامية من 7.4% في الصومال إلى 74.3% في ليبيا، غير أن هذه الحصة لا تعكس مستوى التصنيع في هذه الاقتصادات، وعموما ورغم أن الأرقام حول حصة قطاع الصناعة التحويلية في الناتج المحلي تشير إلى ضعف أداء هذا القطاع في معظم اقتصادات البلدان الإسلامية، إلا أنها تكتسب أهمية في عدد قليل منها مثل تركيا وإندونيسيا، وماليزيا، وباكستان، وتركمنستان، وأوزبكستان، والتي تشكل من 20 إلى 35% من ناتجها المحلي³⁴.

(5-2) أداء قطاع الخدمات:

بدأ قطاع الخدمات يلعب دورا كبيرا، ويشكل مصدرا مهما للدخل في عدة بلدان إسلامية، حيث بلغت نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي 47%، ولقد سجلت أعلى حصة قدرها 51% في البلدان الإسلامية متوسطة النمو، وبلغت 47% في الدول الأقل نموا، و41% في البلدان المصدرة للنفط، أما على المستوى الفردي فقد تباينت هذه الحصة من 20% في نيجيريا، و21% في العراق و68% في الأردن إلى 71% في لبنان³⁵. ويساهم بـ 44% من الناتج المحلي الإجمالي، وعلى المستوى الفردي في سنة 2007 شكل هذا القطاع أعلى حصة بالناتج المحلي الإجمالي في 23 بلد إسلامي،

وتتراوح حصة قطاع الخدمات من الناتج المحلي من 21.5% في أذربيجان، إلى 79.3% في جيبوتي³⁶.

(3) علاقة التكامل بالأداء الاقتصادي:

للتكامل الاقتصادي عدة منافع ومزايا، تساهم في تطوير إقتصادات الدول المتكاملة، وتعمل على تحسين الأداء الاقتصادي لها.

(1-3) لتساع السوق:

تؤدي العملية التكاملية إلى حل مشكلة ضيق الأسواق التي تعتبر من أعقد المشكلات التي تواجه التوسع في الإنتاج وزيادة الكفاءة الإنتاجية، ومنه إيجاد مجالا أوسع للمنتجات المختلفة، وإقامة مشاريع إنتاجية كبيرة، وإيجاد منافسة إيجابية بين مختلف المشاريع التي كانت تعاني من صعوبة تسويق منتجاتها، إضافة إلى نمو روح الإبداع والمبادرة، والاهتمام بموضوع البحث العلمي، وإنشاء مشاريع استثمارية هامة، وهو ما يمكن من قيام صناعات جديدة لم تكن موجودة قبل العملية التكاملية، وبالتالي توسع السوق يساهم في تحسين أداء مختلف القطاعات الاقتصادية، خاصة القطاع الصناعي الذي يمثل الحلقة الأهم في تطور أي بلد.

ومن الممكن التعرف على حجم السوق من خلال عدة مقاييس، إذ يرى Kuznets قياس هذا الحجم على أساس عدد السكان، واعتبر كذلك استخدام المساحة الجغرافية للدول المتكاملة كمؤشر يدل على حجم السوق، أما Allen فإنه يرى استخدام معيار حجم الناتج الوطني في قياس حجم السوق³⁷. ومن خلال هذه المقاييس يمكننا وضع الجدول التالي والذي يوضح المؤشرات الخاصة بالبلدان الإسلامية.

جدول رقم (2): بعض المؤشرات الخاصة بالبلدان الإسلامية لسنة 2008

البيان	أصغر دولة	أكبر دولة	مجموع البلدان الإسلامية
المساحة الجغرافية (كم ²)	المالديف: 300	كازاخستان: 2717300	37873892
PIB (أسعار جارية: مليار USD)	غينيا بيساو: 0.5	إندونيسيا: 511.8	4590
عدد السكان (مليون نسمة)	المالديف: 0.3	إندونيسيا: 227.8	1482.9

المصدر: إحصائيات منظمة المؤتمر الإسلامي 2009.

من خلال الجدول نلاحظ الفرق الشاسع بين أصغر دولة فيما يخص المساحة الجغرافية، والناتج المحلي الإجمالي وكذلك عدد السكان، فبالنسبة للمساحة تعد كازاخستان أكبر من المالديف بـ 9057.66 مرة، أما الناتج فإن إندونيسيا أكبر من غينيا بيساو بـ 1023.6 مرة، أما عدد السكان فإندونيسيا أكبر من المالديف بـ 759.33 مرة (المضاعف)، وهذا الفرق في الإمكانيات ونظرا لتشتت البلدان الإسلامية وعدم تكاملها نجد فرق شاسع

في الواقع المعاش لهذه البلدان وتناقض كبير يميزها، فنجد بلدان إسلامية لها فوائض مالية كبيرة وأخرى فقيرة جدا، وعوض التكامل أو التكافل على الأقل يتم إبداع هذه الأموال في بنوك الدول الأجنبية وإعطائها مزايا وامتيازات لا تعطى للدول الإسلامية الفقيرة، ولقد بلغت معاملاتها الاقتصادية معها حوالي 93%، أما الباقي (7%) فمع الدول الإسلامية الفقيرة، وهذا ما يرغم هذه الأخيرة ونظرا لانعدام الإمكانيات إلى الاقتراض من الدول الأجنبية وبفوائد عالية، مما يرسخ ضعفها الاقتصادي.

(2-3) تنوع فرص استغلال الموارد المتاحة وتحقيق الاستخدام الأمثل لها:

يستهدف التكامل الاقتصادي إزالة كافة القيود المعوقة لحرية انتقال عناصر الإنتاج بين الدول المتكاملة، مما يؤدي إلى الاستفادة الجماعية المثلى من تنوع الموارد الطبيعية والمالية والبشرية، ما يمكنها من تحسين أدائها الاقتصادي، وتحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة.

وهو ما يمكننا الإشارة إليه في النقاط التالية:

- الاستفادة من مهارات اليد العاملة، وتحسين شروط التبادل وتعزيز القدرة التفاوضية لهذه البلدان، حيث يعطي لها أهمية خاصة في المجال الدولي، أكثر بكثير مما كانت عليه منفردة قبل التكامل؛
- وجود مناخ وشروط أفضل للتجارة البينية بين دول التكامل ومع باقي دول العالم؛
- التكامل الاقتصادي يعمل على إيجاد اقتصاد قوي يمكنه مجابهة الإقتصادات الأخرى، وفي ظل ضعف إقتصادات الدول الإسلامية، فإن هذه الخطوة ضرورية من أجل القضاء على هذا الضعف، والتي تمر حتما عبر تحسين الأداء الاقتصادي لمختلف القطاعات؛
- تحسين الأداء من خلال استغلال كافة إطاقات المتاحة، بتضافر عوامل الإنتاج التي قد يتوفر بعضها في دولة، مثل الأراضي الواسعة، أو العمالة الكبيرة، ولا يتوفر لديها رأس المال اللازم للاستثمارات، والذي قد يتوفر في دولة أخرى؛
- إن العملية التكاملية ومن خلال تحسينها للأداء الاقتصادي للبلدان الإسلامية، فإنها تؤدي إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي، وبالتالي زيادة مستوى التشغيل والإنتاج عن طريق تشجيع وتحفيز الاستثمارات كرد فعل لزيادة الطلب الكلي، حيث أن التكامل الاقتصادي سينعكس إيجابيا على التوقعات المستقبلية لمتخذي القرارات الاستثمارية، وهذه الزيادة في الاستثمارات تؤدي بدورها إلى زيادة المدخل وبالتالي تحقيق الرفاه الاقتصادي؛
- من أهم نتائج التكامل الاقتصادي زيادة التخصص وتقسيم العمل بين الدول الأعضاء، مما يترتب عليه رفع الكفاءة الإنتاجية وزيادة القدرة التنافسية الدولية؛
- ومن خلال ما سبق، نلاحظ أن التكامل الاقتصادي يساهم في حل بعض المشاكل المعقدة التي تواجه مختلف القطاعات الاقتصادية في الدول الإسلامية، وبالتالي يؤثر إيجابيا على أدائها، إضافة إلى تدعيم التجارة من خلال مختلف أشكاله.

وإذ تطرقنا لتأثير العملية التكاملية على الأداء الاقتصادي، لا يمكننا إهمال الأثر العكسي، أي أثر الأداء الذي يتم من خلال الفعالية في تحقيق الأهداف المرجوة لأي

اقتصاد، والذي يعتبر حجر الزاوية في العملية التكاملية، لأنه لا يمكننا تصور قيامها بين مجموعة من البلدان اقتصادياتها تنقسم بالضعف الكبير، وخير مثال على ذلك بعض المحاولات التكاملية في إفريقيا، التي أصبحت في طلي النسيان نظرا لقيامها بين دول ضعيفة اقتصاديا، وهذا السبب يعتبر من الأسباب الرئيسية التي تحد من وجود تكامل اقتصادي إسلامي، حيث تنقسم أغاب إقتصادات البلدان الإسلامية.

(4) الطرق الملائمة لتفعيل التكامل الاقتصادي الإسلامي:

إن هذا التكامل يقصد به التنسيق التدريجي والمستمر بين الدول الإسلامية في سياساتها الاقتصادية، من أجل جعل إقتصاداتها متكاملة، وبالتالي الوصول إلى مرحلة الاندماج الاقتصادي، مع الاعتماد على أحكام الشريعة الإسلامية فيما يخص المعاملات الاقتصادية، ومراعاة الأحكام الشرعية لكافة العلاقات المتعلقة بإقامة التكامل الاقتصادي، وهي عملية ترجع إلى أن الأصل هو وحدة الأمة الإسلامية، وإتحاد كافة أفرادها.

(1-4) الأسس الشرعية لقيام التكامل الاقتصادي الإسلامي:

إن تحقيق التكامل يحتاج إلى إرادة قوية، ووعي بالأخطار الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تواجه المسلمين، والتي تتزايد في ظل انخفاض حجم التعاون بين الدول الإسلامية، مع فرض نماذج لا تتلائم وخصوصياتها.

يستمد التكامل الاقتصادي الإسلامي مشروعيته، من تعاليم الإسلام التي تنص وتحت على الوحدة على المستوى الفردي والدولي، ويدعم هذا الأمر عدة آيات قرآنية وأحاديث نبوية، فمن القرآن نجد قوله تعالى **«إِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاعْبُدُونِ»** [سورة الأنبياء، آية 92]، وفي السنة المطهرة نجد قول الرسول صلى الله عليه وسلم **«الْمُؤْمِنُ لِلْمُؤْمِنِ كَالْبَنِيَانِ يَشُدُّ بَعْضُهُمُ بَعْضًا»** (رواه البخاري)، وفي حديث آخر **«المسلم أخو المسلم لا يظلمه ولا يسلمه، ومن كان في حاجة أخيه كان في حاجته»** (رواه البخاري)، إلى غير ذلك من الآيات والأحاديث الدالة على وجوب التعاون، والتأزر بين أفراد الأمة الإسلامية وذلك في كافة المجالات فضلا عن المجال الاقتصادي، ومن روائع ما وجدنا في السيرة النبوية فيما يخص هذا الموضوع، هي الطريقة التي أوحى به الرسول عليه الصلاة والسلام بين المهاجرين والأنصار عند قدومه للمدينة.

(2-4) مبررات قيام التكامل:

تعاني البلدان الإسلامية من عديد المشاكل والصعوبات الاقتصادية، وبالتالي فهي بحاجة ماسة إلى البحث عن طرق وآليات من أجل تحسين مستوياتها الاقتصادية، والتكامل الاقتصادي واحد منها، وهناك دواعي ومبررات كثيرة لقيام هذا الصرح الاقتصادي الهام، والتي يمكن إبرازها في النقاط التالية:

- اختلاف وتباين الموارد الطبيعية، والبشرية التي تمتلكها كل دولة؛

- ضيق حجم السوق الداخلية لكل دولة منفردة، وعدم قدرتها على إقامة مشاريع حديثة وضخمة؛
- ضعف المركز التنافسي والتفاوضي لهذه الدول في علاقاتها الاقتصادية الدولية؛
- الثروات والموارد الاقتصادية والبشرية الضخمة التي تمتلكها هذه البلدان، وضرورة استغلالها أفضل استغلال؛
- التبعية الاقتصادية الكبيرة للخارج، مما يهدد أمنها الغذائي؛
- التكيف مع عولمة الاقتصاد، ومواكبة مختلف التحديات المتعلقة بها؛
- مواجهة التجمعات الاقتصادية المتنافسة على الأسواق الدولية، والتي سيعتظم تأثيرها؛
- يقوى نفوذها في العالم وهو ما يضيق من فرص الأسواق المتاحة للدول الإسلامية؛
- وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والتي تعتبر كمطلب ضروري للدول الإسلامية.

4-3) الطرق الملائمة لتفعيل التكامل الاقتصادي الإسلامي:

- نظرا لوجود اختلافات وصعوبات كبيرة تواجهها العملية التكاملية للبلدان الإسلامية، في الوقت الراهن، فإن أنسب الصيغ التكاملية التي توافق هذا الوضع هي المشاريع المشتركة، وبالتالي تعد الخطوة الأولى والحادة في تفعيل العمل الاقتصادي المشترك، وبحق قيام هذه المشاريع المشتركة عدة مصالح اقتصادية تتلخص في:
- تعتبر من صيغ التكامل الاقتصادي الجزئي، حيث لا تمس إلا جزءا من الاقتصاد الوطني؛
 - هذه الطريقة تسمح بتبني مشاريع ضخمة تحتاج إلى أموال كبيرة تعجز الدولة الواحدة عن توفيرها، ومنفعتاتها تشمل جميع الأطراف؛
 - لا تتطلب من الدول التخلي عن الأنظمة الخاصة، كما أنها لا تتعارض مع خاصية اختلاف مستويات النمو والتقدم بين الدول؛
 - سهولة تقدير الأعباء والفوائد التي ستعود من هذه المشاريع، وبالتالي سهولة الاتفاق على توزيعها بين الأعضاء؛
 - والبلدان النامية التي تهدف إلى تحقيق النمو الاقتصادي، والبلدان الإسلامية منها، تعاني من وجود اختلال في هيكلها الإنتاجية، وضعف نسب التبادل التجاري بينها، وبالتالي من عوامل إصلاح هذا الخلل هو إقامة المشاريع المشتركة بين هذه البلدان، التي من خلالها يمكن القضاء على التبعية للاقتصاديات الأجنبية، وهي من أنسب الصيغ القانونية والمالية الممكنة، والتي يمكن أن تحل محل المؤسسات الأجنبية ذات النشاط الدولي في المنطقة، ويفضل أن يكون تمويل هذه المشاريع برأس مال الدول الإسلامية، نظرا لأن التمويل الأجنبي هدفه الأول والأخير المصلحة الخاصة، مع إعطاء أولوية للقطاع الصناعي الملائم لإنشاء مثل هذه المشاريع، خاصة الصناعات الإنتاجية من أجل تحقيق نمو اقتصادي لا يتجلى إلا بعد فترة طويلة نسبيا.

ولا يمنع العمل على تأسيس هذه المشاريع من وضع أسس حقيقية، لإرساء قواعد التكامل الاقتصادي لهذه البلدان من خلال مراحلها المختلفة، من منطقة التجارة الحرة

إلى السوق المشتركة وحتى الاندماج الاقتصادي ونرى أن يتم ذلك باتباع المراحل التالية:

- القيام بإصلاحات اقتصادية في البلدان المختلفة؛
- نظراً لشساعة العالم الإسلامي، من الأفضل البدء في تكاملات جزئية حسب المناطق الجغرافية، كمنطقة الشام، ووسط آسيا، وبلدان إفريقيا جنوب الصحراء، وتنفيذ التي هي موجودة في الساحة ولكن لم تصل إلى النتائج المرجوة، كاتحاد المغرب العربي، مجلس التعاون الخليجي؛
- والعمل على لم الشمل، وذلك بدمج التكاملات الجهوية السابقة في إطار اندماج اقتصادي موحد، وهذه العملية تحتاج إلى مدة زمنية طويلة، وكذلك إلى العديد من الإجراءات، التي يجب القيام بها من أجل تلافي العراقيل والعقبات التي تنف عائقاً أمام تحقيق هذا الأمل المنشود.

الخلاصة:

من بين أهم آثار التكامل الاقتصادي على أي اقتصاد هو التمكين من توسيع قاعدتي العرض والطالب للدول الإسلامية، وكذلك تعميق قاعدة التخصص، والاستفادة الكبيرة من المزايا النسبية، إضافة إلى الإسهام الفعال في ترشيد استخدام الموارد، مع التمكين لقيام مشاريع كبيرة ليس من السهل القيام بها بشكل انفرادي، ويعمل كذلك على إعادة الهيكلة الإنتاجية وزيادة القيمة المضافة، والاستفادة من الوفورات الخارجية والمالية.

إن هيمنة النظرة التكاملية على الساحة العالمية واتجاه مختلف الدول إلى التكامل عبر مختلف الصيغ، رغم وجود إقتصادات متطورة وقائمة بذاتها، إلا أنها ارتأت تبني هذا المسار دلالة واضحة على مدى أهميته في بناء العلاقات الاقتصادية الحالية والمستقبلية بين الدول، ومن باب أولى على الدول الإسلامية العمل على ترسيخ هذه الظاهرة في فكرها الاقتصادي وتجسيدها واقعياً، من أجل تحقيق نهضة تمكنها من مواكبة تطورات العصر، وبناء كتلة اقتصادية لها مكانتها المسموعة على الساحة الدولية مع إمكانية إرساء قواعد متينة ووطيدة للأداء الاقتصادي، حيث أن التكامل الاقتصادي يسمح بتوفير الظروف الملائمة من أجل تطوير الأداء القطاعي لمختلف الإقتصادات، وتنميتها بالارتقاء بها إلى إقتصادات ذات قدرة تنافسية على المستوى العالمي، أما بالنسبة للأداء الاقتصادي، فمن الضروري توفير حد أدنى من الأداء يساهم في تفعيل العملية التكاملية. وتعتبر البلدان الإسلامية من البلدان النامية، رغم توفر بعضها على دخل عالي، لكنه لا يعكس جودة الأداء الاقتصادي وفعالية مختلف القطاعات الاقتصادية، وإنما يرجع إلى توفر هذه الدول على مصادر الدخل المهمة كالبترول والغاز، ورغم الوفرة المالية لهذه الدول إلا أنها لم تصل بعد تحقيق اقتصاد نوعي، بينما نجد دول إسلامية أخرى تعاني من نقص التمويل، ومختلف الإمكانيات الأخرى، هذه الهوة بين الدول الإسلامية تطل قائمة رغم بعض الجهود الضئيلة المبذولة لتذليلها نظراً لوجود بعض المنظمات والهيئات التي تعمل على التقليل من هذه الهوة بتحقيق العمل التكاملي، كمنظمة المؤتمر الإسلامي، والبنك الإسلامي للتنمية.

- ومما سبق، يمكننا إدراج النتائج التالية:
- يعتبر التكامل الاقتصادي كأحد أبرز الأشكال التي ظهرت، لتسيير العلاقات الاقتصادية وتقوية إقتصادات الدول المتكاملة؛

- يؤدي التكامل الاقتصادي إلى التخصيص الأمثل للموارد الاقتصادية للبلدان الإسلامية، وذويان الإقتصادات الوطنية في كيان اقتصادي جديد يعرف عادة بالتكامل الاقتصادي التام؛
- لتكامل اقتصادي، عملية تدريجية، فهو يحتاج إلى عنصر الزمن حتى تتضح أسبابه وتكتمل عناصره؛
- تعاني إقتصادات البلدان الإسلامية من مختلف مظاهر التخلف، التي من بينها الفقر وانخفاض نصيب الفرد من الدخل الوطني، (مع استثناء بعض الدول البترولية)، وكذلك اختلال الهيكل الإنتاجي الذي يعتمد على القطاع الأولي؛
- من بين أهم نتائج التكامل الاقتصادي، اتساع السوق وتنوع طرق استغلال الموارد المتاحة وتحقيق الاستخدام الأمثل لها مما يؤدي إلى تحسين الأداء الاقتصادي للبلدان الإسلامية؛
- كما يمكن التأثير على الأداء الاقتصادي من خلال تفعيل العملية التكاملية، فإنه يؤثر كذلك عليها، فالدول ذات الأداء الاقتصادي المتدني إذا لم تتوفر لها شروطا معينة، لن تستطيع القيام بهذه العملية أصلا؛
- وإنشاء المشاريع المشتركة ذات الحجم الكبير حاليا بين البلدان الإسلامية، تعد من أنسب الطرق لرفع وتيرة النمو الاقتصادي في هذه البلدان، والحد من التبعية للمؤسسات الأجنبية، خاصة المتعددة الجنسية، غير أن هذا الإجراء يجب أن يصاحبه وضع أسس حقيقية لتكامل اقتصادي، تندمج من خلاله كل الإقتصادات الإسلامية وهو ما يحتاج إلى جهد ووقت كبيرين.

الهوامش والمراجع:

- ¹ عثمان أبو حرب، «الاقتصاد الدولي»، ط. دار أسامة، عمان، 2008، ص 288.
- ² حسين عمر، «التكامل الاقتصادي»، ط. دار الفكر العربي، القاهرة، 1998، ص 7.
- ³ محمد محمود الإمام، «التكامل الاقتصادي الإقليمي بين النظرية والتطبيق»، ط. معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 2000، ص 1.
- ⁴ محمد محمود الإمام، «التكامل الاقتصادي: الأسس النظرية والتجارب الإقليمية مع الإشارة إلى الواقع العربي»، مداخلة مقدمة في المؤتمر العلمي الأول للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، القاهرة، 15-16 ماي 1989، ص 225.
- ⁵ MIROSLAV N. JOVANOVIĆ, «International economic integration», ed. Routledge (2^{ed}), London, 1998, p. 5.
- ⁶ وجدي محمود حسين، «اقتصاديات العالم الإسلامي»، ط. منشأة المعارف، الإسكندرية، 1994، ص 150.
- ⁷ محمد عبد الغني سعودي، فرهاد محمد علي & محسن أحمد محمود الخضير، «التكامل المصري السوداني»، ط. مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، دون تاريخ، ص 26.
- ⁸ Peter ROBSON & George ALLEN, «The economic international integration», ed, george allen & unwin (2 édition), London, 1984, p. 1.
- ⁹ عبير فرحات علي سليمان، «التكتلات الاقتصادية وأثرها على علاقات مصر الاقتصادية الدولية»، أطروحة دكتوراه، كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة، 1988، ص 4.
- ¹⁰ رشيد بوكساني، «معوقات ومفومات التكامل الاقتصادي المغربي»، مداخلة مقدمة في ملتقى حول «التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية-الأوروبية»، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير لجامعة سطيف 8-9 ماي 2004، ص 214.

- ¹¹ سامي عفيفي حاتم، «التكتلات الاقتصادية بين التنظير والتطبيق»، ط. دار النشر غير واضحة (الطبعة 4)، القاهرة، 2003، ص36.
- ¹² Jean-Marc SIRENEN, «L'intégration entre pays inégalement développés dans la régionalisation de l'économie mondiale», www.dauphine.fr/siroen.
- ¹³ عبد الوهاب حميد رشيد، «التكامل الاقتصادي العربي»، ط. منشورات وزارة الإعلام، العراق، 1977، ص16.
- ¹⁴ محمد متولي محمد دكروري، «إدارة أزمة الاستثمار في ضوء التكتلات الاقتصادية العالمية»، المؤتمر السنوي الثاني عشر، 1-2 ديسمبر 2007، القاهرة، ص 707.
- ¹⁵ المرجع السابق لـ عبد الوهاب حميد رشيد، ص 16.
- ¹⁶ حاتم عثمان محمد خير، «نحو أداء متميز للحكومات، تجربة جمهورية السودان»، مداخلة مقدمة في المؤتمر العلمي الدولي حول «الأداء المتميز للمنظمات والحكومات»، جامعة ورقلة، 08-09 مارس 2005، ص2.
- ¹⁷ عقبة محمد نوري أمين لاغا، «أداء الصادرات في ظل منظمة التجارة العالمية، حالة دراسية لدول نامية مختارة»، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، [تاريخ غير واضح]، ص2.
- ¹⁸ عبد الملوك مزهود، «الأداء الاقتصادي بين الكفاءة والفعالية، مفهوم وتقييم»، مجلة محكمة متخصصة في العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 2001/1، ص 86.
- ¹⁹ المرجع السابق لـ عبد الملوك مزهود، ص87.
- ²⁰ نقصد بالبلدان الإسلامية، تلك المنتمية لمنظمة المؤتمر الإسلامي، وعددها حاليا هو 57 دولة.
- ²¹ مقال: «الوضع الاقتصادي في البلدان الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي»، مجلة التعاون الاقتصادي بين الدول الإسلامية، www.sesrtic.org.
- ²² محمد شريف بشير، «تكمالوا تفلحوا»، www.islamonline.net.
- ²³ منظمة المؤتمر الإسلامي، «التقرير الاقتصادي السنوي 2007 حول الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي»، مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية، أنقرة، 2007، ص9.
- ²⁴ المرجع السابق لـ مجلة التعاون الاقتصادي بين الدول الإسلامية، ص 169.
- ²⁵ المرجع السابق لـ منظمة المؤتمر الإسلامي، «التقرير الاقتصادي السنوي 2007»، ص15.
- ²⁶ المرجع السابق لـ تقرير منظمة المؤتمر الإسلامي لسنة 2007، ص1.
- ²⁷ المرجع السابق لـ تقرير منظمة المؤتمر الإسلامي لسنة 2009، ص15.
- ²⁸ المرجع السابق لـ تقرير منظمة المؤتمر الإسلامي لسنة 2009، ص19.
- ²⁹ المرجع السابق لـ محمد شريف بشير، www.islamonline.net.
- ³⁰ المرجع السابق لـ تقرير منظمة المؤتمر الإسلامي لسنة 2007، ص10.
- ³¹ المرجع السابق لـ وجدي محمود حسين، ص24.
- ³² المرجع السابق لـ تقرير منظمة المؤتمر الإسلامي لسنة 2009، ص26.
- ³³ المرجع السابق لـ تقرير منظمة المؤتمر الإسلامي لسنة 2007، ص10.
- ³⁴ المرجع السابق لـ تقرير منظمة المؤتمر الإسلامي لسنة 2007، ص27.
- ³⁵ المرجع السابق لـ تقرير منظمة المؤتمر الإسلامي لسنة 2007، ص20.
- ³⁶ المرجع السابق لـ تقرير منظمة المؤتمر الإسلامي لسنة 2009، ص26.
- ³⁷ محمد عبد المنعم عفر، «التنمية الاقتصادية لدول العالم الإسلامي»، ط. دار المجمع العالمي، جدة، 1980، ص 123.
- ³⁸ المرجع السابق لـ محمد عبد العليم عمر، ص 457.